



واقع التعليم المهني في الأردن: بين الإنجاز والتحديات

شيرين محمد شعبان سعيد الدويك *

قسم الإعلام الرقمي، كلية الإعلام، جامعة الزرقاء، الزرقاء، الأردن

The Reality of Vocational Education in Jordan: Between Achievements and Challenges

Shirin Moh'd Sha'ban Said Duwaik *

Department of Digital Media, Faculty of Mass Communication, Zarqa University, Zarqa, Jordan

*Corresponding author

shireendwik10@gmail.com

*المؤلف المراسل

تاريخ النشر: 2025-04-04

تاريخ القبول: 2025-03-25

تاريخ الاستلام: 2025-02-25

المخلص

تسلط هذه الورقة البحثية الضوء على واقع التعليم المهني في المملكة الأردنية الهاشمية، وذلك من خلال استعراض أبرز الإنجازات التي حققتها هذا القطاع والتحديات التي لا يزال يواجهها في سعيه نحو تحقيق أهدافه التنموية. تتناول الدراسة تقييم مدى مساهمة التعليم المهني والتقني في تلبية احتياجات سوق العمل وتزويد الشباب بالمهارات اللازمة. كما تستعرض الورقة الجهود الحكومية والمبادرات المختلفة التي استهدفت تطوير هذا النوع من التعليم وتحسين جودته ومواءمته مع المتطلبات المتغيرة للاقتصاد الوطني. ولم يشهد الاقتصاد الأردني مؤخرًا أي زيادة ملحوظة على النمو الاقتصادي، فضلًا عن أن معدلات البطالة في تزايد مستمر وبخاصة في صفوف الشباب، وفي ضوء ذلك كان المخرج من عنق الزجاجة هذا، هو التوسع في التعليم المهني والتقني لخلق تنمية مستدامة وفتح آفاق جديدة للشباب. بالإضافة إلى ذلك، تحلل الدراسة التحديات الرئيسية التي تعيق التوسع الفعال للتعليم المهني في الأردن، مثل الصورة النمطية السلبية في المجتمع، ومحدودية الموارد المتاحة، وضعف الشراكة بين مؤسسات التعليم والتدريب المهني وقطاع الصناعة. وتقدم الورقة في ختامها مجموعة من التوصيات والمقترحات التي يمكن أن تساهم في تعزيز دور التعليم المهني في تحقيق التنمية المستدامة وتلبية طموحات الشباب الأردني.

الكلمات المفتاحية: التعليم المهني، المدراس المهنية، التدريب المهني والتقني.

Abstract

This research paper sheds light on the reality of vocational education in the Hashemite Kingdom of Jordan, reviewing the sector's most notable achievements and the challenges it continues to face in its pursuit of development goals. The study assesses the extent to which vocational and technical education contributes to meeting labor market needs and equipping youth with the necessary skills. The paper also reviews the various government efforts and initiatives aimed at developing this type of education, improving its quality, and aligning it with the changing requirements of the national economy.

The Jordanian economy has not recently witnessed any significant increase in economic growth, and unemployment rates are continuing to rise, especially among young people. In

light of this, the solution to this bottleneck is to expand vocational and technical education to create sustainable development and open new horizons for youth.

In addition, the study analyzes the main challenges hindering the effective expansion of vocational education in Jordan, such as negative societal stereotypes, limited available resources, and weak partnerships between vocational education and training institutions and the industrial sector. The paper concludes with a set of recommendations and proposals that can contribute to enhancing the role of vocational education in achieving sustainable development and meeting the aspirations of Jordanian youth.

Keywords: Vocational education, vocational schools, vocational and technical training.

مقدمة:

لقد عرّفت وزارة التربية والتعليم، التعليم الثانوي المهني بأنه نظام يشمل إعداداً تربوياً شاملاً تنفذه مؤسسات تعليمية نظامية للدراسة الثانوية؛ بُغية إعداد طلبة كفوة قادرة على التنفيذ والانتاج بمهارات يدوية، مهنية، وتقنية في مختلف التخصصات ولمدة لا تقل عن سنتين دراسيتين، وتلعب المدرسة المهنية دوراً هاماً في خدمة المجتمع الأردني عبر جوانب عدة، أهمها: إعداد الفرد اجتماعياً ليكون مواطناً منتجاً وفعالاً، وتحضيره مهنيّاً للعمل، و تطويره على المستوى الشخصي، وتطوير المهارات والكفايات والمعارف الأكاديمية والفكرية لديه. (إدارة التعليم المهني، 2022)

ونظراً لأهمية التعليم المهني فقد أنيط النهوض به إلى جُملة من المؤسسات هي: وزارة التربية والتعليم التي أدخلت مبحث التربية المهنية للمرحلة الأساسية ووفرت التعليم المهني للمرحلة الثانوية، مؤسسة التدريب المهني والتي قدمت بدورها برامج التربية المهنية بسواعد أردنية مدربة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي من خلال الكليات والجامعات، والقطاع الخاص والذي ظهر دوره جلياً في دعمه للكليات الجامعية المتوسطة الخاصة، بالإضافة لمراكز التدريب. (وزارة التربية والتعليم، 2023، ص34)

استطاعت الدراسة الوقوف على ضرورات التوجه إلى التعليم المهني والتقني، ومحاولة فهم العوامل المؤثرة فيه، ومقومات إنجاحه وتحسين وضعه، ودور القطاع الخاص والمنظمات غير الربحية في سوق العمل لتحقيق التنمية المستدامة والتركيز على نموذج ناجح للمدارس المهنية الأردنية، كذلك الأخذ بالحسبان توضيح استراتيجيات تنفيذ أهداف وزارة التربية والتعليم في التعليم المهني واقتراح آليات وتوصيات لتعزيز جودة التعليم المهني والتغلب على التحديات.

مشكلة البحث

تتبع مشكلة البحث من دور التعليم المهني في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن، ويكمن التساؤل حول مدى تحقيق هذا النوع من التعليم لأهدافه في ظل التحديات المختلفة، حيث يواجه التعليم المهني في الأردن تحديات متعددة على الرغم من الجهود المبذولة لتحقيق أهدافه في تأهيل الكوادر وتلبية احتياجات سوق العمل، وتناولت هذه الدراسة تحليلاً معمقاً للإنجازات التي تحققت والتحديات التي لا تزال قائمة أمام تطوير هذا القطاع الحيوي. وعليه تكمن مشكلة البحث في الاجابة على السؤال الرئيس التالي:

ما مدى تحقيق التعليم المهني لأهدافه في ظل مختلف التحديات؟؟

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في:

- قلة الدراسات الأردنية - في ضوء علم الباحثة- التي تناولت فعالية ودور التعليم المهني الأردني الهام كمحرك فاعل للتنمية المستدامة في الأردن.

- يمكن للبحث أن يكشف عن التحديات الحقيقية التي تواجه التعليم المهني في الأردن، سواء كانت متعلقة بالمناهج، أو البنية التحتية، أو تأهيل الكوادر، أو الصورة النمطية المجتمعية، أو التمويل، أو التشريعات.
- ويمكن للبحث أن يكشف عن مدى توافق مخرجات التعليم المهني مع متطلبات سوق العمل الأردني المتغيرة، وهذا التحليل يساعد في تحديد الفجوات في المهارات والمعرفة التي يحتاجها الخريجون ليكونوا قادرين على المنافسة والإنتاجية
- قد يقدم البحث بيانات موثوقة وقابلة للتحليل لصنّاع القرار في الحكومة والمؤسسات التعليمية والقطاع الخاص. هذه البيانات تساعد في صياغة سياسات فعالة، وتخصيص الموارد بشكل أمثل، واتخاذ قرارات مستنيرة لتطوير قطاع التعليم المهني.

أهداف البحث

يتمثل الهدف الرئيس من هذه الدراسة في معرفة مدى تحقيق التعليم المهني في الأردن لأهدافه في ضوء مختلف التحديات، ويندرج تحت هذا الهدف مجموعة أهداف فرعية يمكن تحديدها في معرفة:

- ما أبرز الإنجازات التي حققها التعليم المهني في الأردن؟
- ما دور الشراكة بين مؤسسات التعليم المهني والقطاع الخاص في تطوير هذا القطاع؟
- ما هي أبرز الإنجازات التي حققها التعليم المهني في الأردن خلال السنوات الأخيرة؟
- ما هي أهم التحديات التي تواجه تطوير التعليم المهني في الأردن؟
- ما مدى توافق مخرجات التعليم المهني في الأردن مع متطلبات سوق العمل الحالي والمستقبلي؟
- ما أهم التحديات التي تواجه تطوير التعليم المهني في الأردن؟

حدود البحث

تقتصر حدود البحث في تبيان دور التعليم المهني في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن، وتحليل واقعه ببيان الانجازات والتحديات.

أهم الدراسات السابقة

- دراسة (2013) أحمد الطويسي
تحت عنوان " الحلول المقترحة لتحسين النظرة المجتمعية نحو التعليم المهني والتقني من وجهة نظر الخبراء في الأردن"، حاول فيها الباحث استقصاء طبيعة أولويات الحلول المقترحة لتحسين النظرة المجتمعية نحو التعليم والتدريب المهني والتقني، من وجهة نظر الخبراء في الأردن
- دراسة (2021) بدر الشريف
تحت عنوان "دور التدريب التقني والمهني في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة تحليلية لدور التدريب التقني والمهني لتحقيق التنمية المستدامة في ضوء رؤية المملكة 2030"، ناقش الباحث فيها دور التدريب التقني والمهني لتحقيق التنمية المستدامة في ضوء رؤية المملكة 2030؛ كون التدريب التقني والمهني مبدءاً تدريبياً شاملاً، لتحقيق التنمية المستدامة، كما يتطلب وجود تدريب تقني منتج ومتحرر، وتوفير نظام تعليمي قادر على استيعاب المعطيات التقنية والمهنية الجديدة.
- دراسة (2022) محمد حسين ومنجد عبدالله
بعنوان " نحو استشراف مستقبل التعليم والتدريب المهني والتقني في البلدان العربية"، تتبع فيها الباحث للتغيرات المستمرة والتشكيلات الجديدة لأساليب التدريب والتقنيات الجديدة المتعلقة بهذا المجال.

• دراسة (2022) رضا حمدان

موسومة بـ "متطلبات التعليم المهني وعلاقتها بإيجاد بيئة جاذبة للطلبة من وجهة نظر معلمي المدارس المهنية في العاصمة عمان"، تعرف فيها الباحث على درجة توافر متطلبات التعليم المهني وعلاقتها بإيجاد بيئة جاذبة للطلبة من وجهة نظر معلمي المدارس المهنية في العاصمة عمان.

المبحث الأول: ماهية التعليم المهني التقني

لقد ذهب ماجاي إلى أبعد مما نتوقع، حين عرّف التعليم المهني الفني على أنه تدريب عملي يضم المعرفة، المهارات والأنشطة وكل الخبرات المتراكمة والمكتسبة من التعليم الرسمي أو من العمل والتي من شأنها أن تؤمّن وظائف تدعم الاقتصاد المحلي (Magai، 2015، p.1)؛ لذلك يهدف المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني بحلول عام 2033 إلى زيادة عدد طلاب المدارس المهنية والمسجلين بها من 10% إلى 50%. (المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، 2024، ص5)

ويعتبر عدم التطابق المضطرب بين العرض والطلب على المهارات الحرفية والفنية والتقنية من أهم أسباب ارتفاع بطالة الشباب في جميع أنحاء العالم وخاصة في الدول النامية، وكما يرى الشريف فإن التعليم والتدريب من أجل تنمية مستدامة لهو عملية يمكن من خلالها استشراف مستقبل طويل المدى لكل من الاقتصاد، البيئة، مجتمع العمل والمجتمع ككل (الشريف، 2021، ص30-20).

وبحسب الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم الأردنية (2018-2022) فإن الصورة النمطية السلبية عن التعليم والتدريب المهني والتقني ما زالت سائدة عند الأسر والطلبة بالرغم من التطور الذي أحرزته الأردن خلال خمسة عشر سنة الماضية، كما واعتبر المجلس الاقتصادي الاجتماعي الأردني عام (2018) التعليم المهني بأنه من أهم قطاعات تنمية الموارد البشرية التي تهتم ببناء القدرات المهنية والكفايات اللازمة لها، ولإنجاح سوق العمل كان لا بد من بناء شراكات فعالة بين مزودي التعليم المهني والقطاع الخاص (حمدان، 2022، ص32-42).

ضرورات التوجه إلى التعليم المهني والتقني

تنبع ضرورة التوجه إلى التعليم المهني والتقني كونه محركاً لعجلة الاقتصاد، بل وتزداد أهميته في الدول العربية لأنها تعاني من نقص الكفايات المهنية والتقنية فضلاً عن أنها تُعدّ حلاً ناجعاً لمواجهة البطالة والفقر وتكاليف التعليم العالي الباهظة، كما ويمكن حقل التعليم المهني والتقني الشرائح الضعيفة من اكتشاف مهارات وكفايات وظيفية تساعدهم على تأمين فرص عمل دائمة لهم وبالتالي تساهم في رفع مستوى الأمان لديهم من الوقوع بالفقر والعوز و يشجّع الشباب الذين لم يكملوا مسيرتهم التعليمية على العمل في وظائف تكسبهم العيش بسلام وتجنبهم من الوقوع في مستنقع الجريمة؛ مما يُعزز بدوره مكانتهم الاجتماعية في المجتمع (حسين وعبد الله، 2022، ص2-6)

وقد أشار تقرير اليونسكو 2023 إلى أن نسبة العاملين الأردنيين في مختلف القطاعات قد بلغت 64% في أدوار تطلّب القيام بها مهارات متوسطة يدعمها في الغالب التعليم والتدريب المهني (اليونسكو، 2023، ص13). بينما أفادت مؤسسة تحديّ الالفية (MCC) بأن معدل العائد الاقتصادي من الاستثمار في التعليم المهني والتقني قد بلغ أكثر من 20%، وهذا بدوره يعدّ أكبر دليل على مساهمته الفعالة والناجعة في اضطراد الاقتصاد (USAID JORDAN, 2014, p.11)، ومما لا شك فيه أنه توجد علاقة مباشرة بين ما يخصص من الناتج المحلي الإجمالي للتعليم ومعدل النمو فيه، وذلك لتأثيره المضاعف على انخفاض معدلات البطالة، زيادة الدخل واستيعاب القوى العاملة. (الشريف، 2021، ص10)

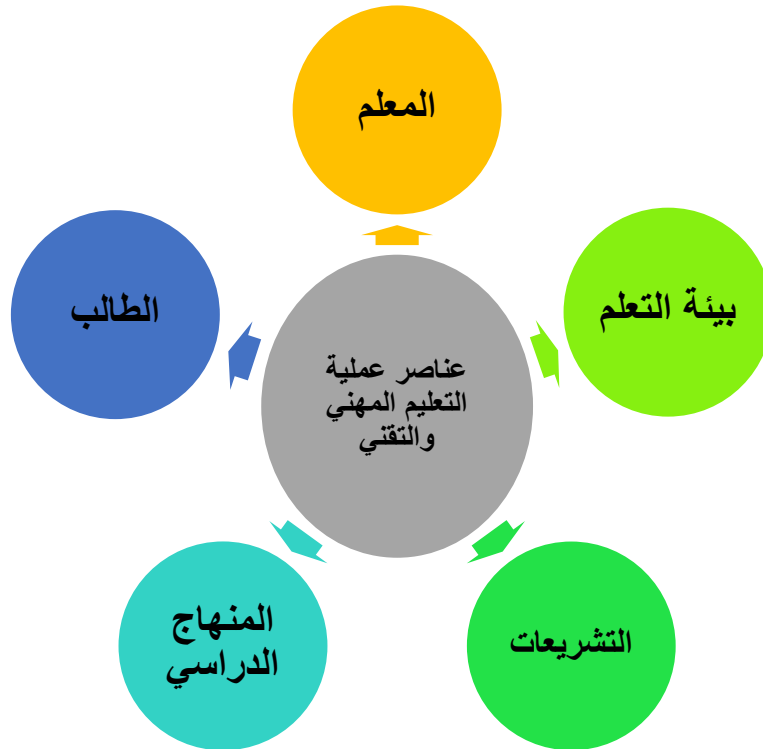
كما أنّ التعليم المهني BETC يزود الطلاب بالمعارف اللازمة والمهارات الكافية التي تؤهلهم للعمل بها، حيث مرونة الدورات التعليمية ومناسبتها للمناهج الحالية. (Person BETC, p.5)

العوامل المؤثرة في حقل التعليم المهني والتقني

وخلصت دراسة أجراها مركز الفتيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية إلى جُملة من العوامل التي أثرت في قطاع التعليم المهني والتقني، وهي: (مركز الفتيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية، 2020، ص6-10)

- فيروس كورونا وآثاره البعيد المدى، حيث عمدت المؤسسات التعليمية الأردنية كالجامعات مثلاً آنذاك - إلى تحويل التعليم إلى التعليم عن بُعد، وهذا ما لا يتلاءم والتعليم المهني كونه يحوي أنشطة عملية عدة.
- عدم نشر الوعي بالمسارات المهنية والفنية بالشكل الكافي سواء من قبل المؤسسات أم الأفراد.
- تدني أجور الحرفيين والمهنيين.
- النظرة الجندرية السائدة في المجتمع الأردني.
- تأثر الطلاب بآراء ورغبات ذويهم.
- بيئة الطلاب ومكان إقامتهم، فغالبًا ما تكون رغبة الطلبة الملتحقين بالمسار المهني والتقني ممن يتمتع ذويهم بدخل أو / ومستوى تعليمي منخفض.
- فرص العمل المتوفرة ومتطلبات السوق.
- الصورة الذهنية لدى الكثيرين في تقديرهم للأطباء والمهندسين.... عن غيرهم.
- نقص المشورة والتوجيه في مراحل دراسية مبكرة.

في حين ذهب كل من حسين وعبد الله إلى أن الأزمات الاقتصادية قد لعبت دورًا جوهريًا في قطاعي التعليم المهني والتقني من خلال تقليل الميزانيات المخصصة للأنشطة التدريبية والذي بدوره سيؤثر على تقديم المؤسسات والمراكز التدريبية التدريب الكافي والمناسب والفعال للطلبة المتدربين (حسين وعبد الله، 2022، ص10). ويوضح الشكل التالي عناصر عملية التعليم المهني والتقني:



الشكل (1): عناصر عملية التعليم المهني والتقني، المصدر: إعداد الباحثة.

وفي سياق متصل بمتطلبات بيئة التعليم المهني والتقني الجاذبة للطلبة فإن المنهاج الدراسي: ليعتبر من أهم المتطلبات التي يجب الاهتمام بها والعمل على تطويرها بحسب احتياجات سوق العمل لرفده بالأيدي العاملة المدربة، حيث يقترح Winterton & Mulder أن يتضمن منهاج التعليم الزراعي على سبيل المثال لا الحصر، على إدارة جودة الأغذية، الأزمات الغذائية، علم الأوبئة، إدارة الازمات، التسويق وقانون الأغذية، هذا من شأنه ما يطور المناهج ويجعلها أكثر فعالية وكفاءة. (Mulder & Winterton, 2017, p.21).

وعند الاطلاع على أسس النجاح والإكمال والرسوب للعام الدراسي 2024-2025 والمنشور على الموقع الإلكتروني لوزارة التربية والتعليم، نجد أن الجداول التالية توضح المباحث الدراسية وعدد الحصص الأسبوعية كما يلي:

جدول (1): المباحث المقررة للصف الثاني عشر الفرع العلمي للفصلين الأول والثاني للعام 2024/2025
المصدر: وزارة التربية والتعليم / إدارة الامتحانات والاختبارات

ملحق رقم (12) المباحث المقررة للصف الثاني عشر (الفرع العلمي) للفصلين الأول والثاني للعام الدراسي 2024/2025							
رقم المبحث	المبحث	عدد الحصص المعدة للمبحث	توزيع الحصص لفروع المبحث	النهاية العلمية للمبحث	النهاية العلمية للمبحث	النهاية العلمية للمبحث	ملاحظات
1	• التربية الإسلامية	2			100	100	
	• اللغة العربية	4			100	100	
	أ- الاستماع		30				
	ب- التحدث		30				
	ج- القراءة		50				
	د- الكتابة		50				
	هـ- القضايا المعاصرة		20				
	و- العروض		20				
	• اللغة الإنجليزية	4			100	100	
	أ- الاستماع		40				
2	ب- المحادثة		40				
	ج- القراءة		60				
	د- الكتابة		60				
	• التربية الرياضية *	2			100	100	
	• الإرشاد التربوي **	1					
	• تاريخ الأردن	2			100	100	
	• الرياضيات	5			100	100	
	• الفيزياء	3			100	100	
	- القسم النظري		170				
	- التجارب العملية		30				
3	• الكيمياء	2			100	100	
	- القسم النظري		170				
	- التجارب العملية		30				
	• العلوم الصحية	2			100	100	
	- القسم النظري		170				
	- التجارب العملية		30				
	• علوم الأرض والبيئة	2			100	100	
	- القسم النظري		170				
	- التجارب العملية		30				
	• علوم الحاسوب ***	2			100	100	
ملاحظات: يختار الطالب ثلاثة مباحث ويتقدم فيها في امتحان الثانوية العامة وتخصب في المجموع علامة لطلبة مبحثين.							

جدول (2): المباحث المقررة للصف الثاني عشر لمسار التعليم الثانوي الشامل للفرع الصناعي للفصلين الأول والثاني للعام الدراسي 2025/2024 المصدر: وزارة التربية والتعليم / إدارة الامتحانات والاختبارات

ملحق رقم (15)

المباحث المقررة للصف الثاني عشر لمسار التعليم الثانوي الشامل المهني للفرع الصناعي
للفصلين الأول والثاني للعام الدراسي 2025/2024

رقم	المبحث	عدد الحصص المعدة للمبحث	توزيع الحصص لفروع المبحث	النهاية العظمى لعلامات المبحث	النهاية العظمى لعلامات المبحث	النهاية العظمى لعلامات المبحث	النهاية العظمى لعلامات المبحث	ملاحظات
20	• التربية الإسلامية	2			100	100	200	مبحث الثقافة العامة المشتركة مبحث اللغة العربية واللغة الإنجليزية موضوعات مختارة من كتاب الصف الثاني عشر. يُدرس الطالب مباحث الثقافة العامة المشتركة ويتقدم بها في امتحان الثانوية العامة، وتدخل علاماتها بالمجموع.
	• اللغة العربية	2			100	100	200	
	أ- الاستماع			30				
	ب- التحدث			30				
	ج- القراءة			50				
	د- الكتابة			50				
	هـ- القضايا اللغوية			20				
	و- العروض			20				
	• اللغة الإنجليزية	2			100	100	200	
	أ- الاستماع			40				
	ب- المحادثة			40				
	ج- القراءة			60				
	د- الكتابة			60				
	• تاريخ الأردن	2			100	100	200	
	• الإرشاد التربوي *	1						
21	• العلوم الصناعية الخاصة	3			100	100	200	مبحث المتطلبات التخصصية الإجبارية (العلوم المهنية)
	• الرسم الصناعي	3			100	100	200	
	• إدارة المشروعات الصناعية	3			100	100	200	
	• التدريب العملي **	12			100	100	200	
22	• الرياضيات/ العلمي	2			100	100	200	مبحث العلوم الإجبارية
	• الفيزياء/ العلمي	2			100	100	200	
	- القسم النظري			170				
	- التجارب العملية			30				

ويتضح من خلال الجدول (2) أن طلبة التعليم الصناعي في الصف الثاني عشر يُخصص لهم حصتين في الأسبوع لكل من مبحثي الرياضيات والفيزياء بينما يُخصص لمبحث الرياضيات خمس حصص أسبوعياً ولمبحث الفيزياء ثلاث حصص في الأسبوع لطلبة الفرع العلمي للصف الثاني عشر، مع العلم أن طلبة التعليم المهني للفرع الصناعي ينافسون طلبة الفرع العلمي في الجامعات بالتخصصات الهندسية، العمارة، العلوم، الزراعة، علم الحاسوب، تكنولوجيا المعلومات.

ووفق حمدان فإن التعليم المهني يُعاني من التهميش من قبل صانعي القرار في المؤسسات التربوية، حيث ينصب جُلّ تركيزهم على التعليم الأكاديمي لإعداد الطلبة للجامعات (حمدان، 2022، ص 34)

وتؤدي المدرسة المهنية دورًا هامًا في خدمة المجتمع الأردني عبر جوانب عدة، أهمها: إعداد الفرد اجتماعيًا ليكون مواطنًا منتجًا وفعالًا، وتحضيره مهنيًا للعمل، وتطويره على المستوى الشخصي، وتطوير المهارات والكفايات والمعارف الأكاديمية والفكرية لديه (DiBenedetto, 2018)

وبدوره أشار المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني عام 2017 إلى توفر المشاغل المهنية في المدارس المهنية بشكل بسيط ودون المستوى المطلوب، بل وإن معظم عمرها التشغيلي يزيد عن 40 عامًا وبالتالي فالكثير منها يحتاج إلى ترميم وصيانة، كما ووصف التجهيزات المتوفرة في المشاغل آنذاك بالهزيلة. (المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، 2024).

وفيما يتعلق بالمعلم المهني فقد اقتصر تطويره وتمكينه على أسس غير علمية مما أدى إلى وجود نقص في الكوادر التعليمية المدربة والقادرة على العمل والتعامل مع التكنولوجيا المهنية التربوية (حمدان، 2022، ص 38). وبحسب التقييمات الحديثة فإن انخفاض معدلات الالتحاق بقطاع التدريب المهني سينجم عنه طلبة ضعيفي التدريب وغير ملتزمين به (وزارة الطاقة والثروة المعدنية، ص 38)

المبحث الثاني: دور القطاع الخاص والمنظمات غير الربحية في دعم التعليم المهني التقني

منذ عام 2007 تم إنشاء برنامج شراكة بين القطاعين العام والخاص، بحيث تقدم مؤسسات القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية جنبًا إلى جنب مؤسسة التدريب المهني خدمة التدريب المهني والتقني لأبنائنا الطلبة، وبذات الوقت لا يوجد جهة تنسيقية محددة تشبّك بينها وبين الوزارات. (مركز الفنيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية، 2020، ص 8)

وتكمن أهمية القطاع الخاص في استيعاب الخريجين من التعليم المهني والتقني بُغية التقليل من البطالة ورفع سوية الاقتصاد الوطني وتحقيقًا للتنمية المستدامة حيث كانت نسب التشغيل في القطاع الخاص أكبر منها في القطاع العام في كل من الزراعة، التجارة، البناء (الشريف، 2021، ص 23)

نموذج ناجح للمدارس المهنية

وتعود أسباب نجاح التعليم المهني والتقني إلى: (حسين وعبد الله، 2022، ص 14)

- التزام الأطراف المعنية بالتعليم المهني والتقني.
- ربط المسار المهني والتقني بالأكاديمي.
- مشاركة القطاع الخاص وذلك من خلال افتتاح مراكز مهنية وتقنية.
- تفعيل الرقمنة وإدماجها في العملية التعليمية.
- إكساب المتعلمين المهارات الرقمية الملائمة.

وعلى صعيد آخر فقد عمدت فنلندا إلى إنجاح التعليم المهني والتقني من خلال: (الشريف، 2021، ص 32)

- سن التشريعات النازمة للمسار التعليمي المهني والتقني.
- إجراء المزيد من الأبحاث بذات الخصوص لتحسين الحقل المهني والتقني.
- تمويل مؤسسات التدريب المهني والتقني بذات التمويل المقدم للتعليم الأكاديمي.
- تطوير المنهج الدراسي بما يناسب لإتمام التعليم في الجامعات.
- إكساب المتعلمين مهارات التعلم مدى الحياة.

وتعتبر مدرسة الشريف عبد الحميد شرف الصناعية من النماذج الناجحة في صيانة المشاغل، حيث أمر جلالة الملك عبد الله الثاني بترميم وصيانة مشاغلها المهنية وبما قيمته مليوني دينار. (حمدان، 2022، ص 37).

هذا وتعدّ جلّ التحديات والعقبات التي تقف حجرة عثرة أمام المسار المهني والتقني هو التمويل، وبهذا الصدد لا بد من الاستفادة من الممارسات الدولية لاستدامة مصادر التمويل وذلك بتنفيذ ضريبة على رواتب الشركات (أي ما يدفعه أرباب العمل) ومن الممكن تصميم الضريبة بحيث يتم التقاسم بين الموظفين وأرباب العمل التكاليف من منطلق كونهم جهات مستفيدة من التعليم المهني والتقني وتوفير الخصومات على التدريب من منطلق آخر (UNESCO، 2015، ص35)

وزارة التربية والتعليم الاردنية والتعليم المهني والتقني

وصف حمدان اهتمام وزارة التربية والتعليم بالتعليم المهني والتقني مقابل المسار الأكاديمي بالمتواضع، فضلاً عن عدم مواكبة تطورات العصر مقارنة بالدول العربية والغربية، بالإضافة إلى قلة الدراسات التي تقوم بها وزارة التربية والتعليم حول أثر / دور تعليمات الوزارة على التعليم المهني والتقني، وعدم وجود أمانة عامة للتعليم المهني في وزارة التربية والتعليم (حمدان، 2022، ص 112). وبناء على ذلك، كان لا بد أن تركز استراتيجية التعليم المهني والتقني على ركائز خمس هي: الحوكمة، الشمولية، التمويل المستدام، قياس الأداء والتوظيف (UNESCO، 2015، ص11).

أهم التحديات

أشار المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني إلى التهديدات والتحديات التي يعاني منها التعليم المهني وجعلها في: صعوبة توفير معلمين أكفاء، محدودية التمويل، ضعف الحوكمة الرشيدة بالرغم من تعدد الاستراتيجيات والتشريعات النازمة له (حمدان، 2022، ص26). وتالياً أهمها: (وزارة التربية والتعليم، 2023، ص63-69)

- عدم توفر المدارس الكافية والمعدة للتعليم المهني لمدة ثلاث سنين بدلاً من سنتين.
- عدم توفر التجهيزات الخاصة بمشاغل المدارس المهنية.
- شح المعلمين المدربين والمؤهلين للعمل بالتعليم المهني والتقني.
- نقص الدراسات الخاصة برصد احتياجات سوق العمل الحالية والمستقبلية.
- نقص الدراسات الخاصة برغبة الطلبة وذويهم في المراحل الدراسية المبكرة.
- ضعف إقبال الطلبة للالتحاق بالمسار المهني والتقني نظراً لصعوبة وصولهم إليها.
- نقص التخصصات المهنية التي تلبي رغبة الطلبة بحسب المناطق الجغرافية المترامية
- تأخر هيئة تنمية وتطوير المهارات بإصدار الاستراتيجية الأردنية للتوجيه والإرشاد المهني وبالتالي عدم إصدارها من قبل وزارة التربية والتعليم لأن.
- قلة المخصصات المالية لتنفيذ برامج التوجيه والإرشاد بأهمية الانخراط في المسار المهني والتقني.
- صعوبة وصول الطلبة ذوي الإعاقة للمسار المهني ويعود ذلك إلى محدودية المرافق والتجهيزات الخاصة بهم في المدارس المهنية لهم.
- صعوبة استحداث بعض التخصصات لعدم وجود بنية تحتية ملائمة.
- هجرة الطلبة من الخاص للعام حال دون تحقيق المستهدف من التحاق طلبة الصف العاشر بالتعليم المهني والتقني.
- عدم توفر خطة وزارية لتدريب المعلمين المهنيين قبل وأثناء الخدمة.
- شح المعلمين المؤهلين وبخاصة معلمي BETC ولكافة التخصصات.
- صعوبة الوصول للتعليم المهني بسبب نقص المخصصات المالية لنقل الطلبة إلى أماكن تدريبهم.
- عدم كفاية البرامج التدريبية الموجهة للإداريين وبخاصة بعد البدء ببرنامج BETC.
- عدم توفر المعايير الخاصة باختيار معلمي المسار المهني والتقني وبما ينسجم وبرنامج تطوير التعليم المهني BETC.

فيما أشار المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني إلى أن عدم مطابقة برامج التعليم والتدريب المهني والفني وفرص العمل الفعلية وتطلعات المتعلمين المحتملة يشكل تحدياً بارزاً في إنجاح وتطوير التعليم المهني (المجلس الاقتصادي والاجتماعي الاردني، 2024، ص7).

بينما أوضح الطويسى أن ثقافة المجتمع الرافضة في بعض مناطق المملكة للتعليم المهني والتقني وضعف السياسات والتشريعات النازمة له، لتعد من أكبر التحديات التي تقف حجرة عثرة أمام تطور مسار التعليم المهني والتقني (الطويسى، 2013، ص4-5).

وبالرغم من الاهتمام الرسمي بالتعليم المهني إلا أن المجتمع الأردني لا يزال رهين النظرة السلبية، فالطلبة يعتبرونه مساراً من الدرجة الثانية ويفضلون التعليم الأكاديمي عنه للعمل بالقطاع العام (وزارة التربية والتعليم، 2023، ص34).

وخلص مركز الفنيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية إلى أن قلة المخصصات المالية حالت دون استيعاب جميع الطلبة الراغبين بالالتحاق بالتعليم المهني والتقني فضلاً عن عدم مراعاة النوع الاجتماعي في المسار المهني، كما وتعتبر البرامج التدريبية التي يخضع طلاب المسار المهني والتقني لها من البرامج القديمة التي لا تتواءم والتطور التكنولوجي المحقق على المستوى العالمي بالإضافة إلى عدم أخذ مقتضيات القطاع الخاص بعين الاعتبار، بل ويتعدى الأمر إلى عدم توفير فرص عمل دائمة لهم (مركز الفنيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية، 2020، ص2-4).

وذكر حمدان أن وزارة التربية والتعليم قد نشرت التحديات التي تعترض التعليم المهني ضمن الخطة الاستراتيجية (2018-2022)؛ حيث ضعف الحوافز المالية لمعلمي التعليم المهني، بالإضافة إلى إيقاف علاواتهم، وارتفاع تكاليفه من حيث الصيانة أو إعادة تأهيل المباني الخاصة به بالإضافة إلى تدني مستوى مساهمة أقسام التعليم المهني بمديرية التربية والتعليم بتوعية الطلبة بالمسار المهني وأهميته (حمدان، 2022، ص113، 43).

في حين يرجع ارتفاع معدلات التسرب الطلابي إلى صعوبة الأوضاع المالية للأسرة، وتدني مستوى الخدمات المقدمة لطالب التعليم المهني وبالتالي تدني رضاه حيالها، فضلاً عن عدم توفر بنى تحتية مناسبة لنشاطات التدريب المهني وتدني مستوى السلامة المهنية في ورش التدريب (حسين وعبد الله، 2022، ص8-9).

الاستنتاجات

- تُعد نسبة الملتحقين بالتعليم المهني والتقني منخفضة نسبياً مقارنة بالذكور والبالغة 20%، بينما تمثل نسبة التحاقهم بالتعليم الأكاديمي أكبر من أقرانهم الذكور، وهذا بدوره ينعكس على الإحصائيات الجامعية، حيث بلغت نسبة التحاق الإناث 51% مقارنة بـ 48.8% للذكور. (مركز الفنيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية، 2020، ص 13)؛ وبالتالي ارتفاع بطالة النساء دون الذكور.
- محدودية رفد المسار المهني والتقني الطلبة إلى الجامعات، مما يؤثر على التحاقهم بالمسار المهني والتقني
- عزوف الطلبة المتفوقين عن المسار المهني والتقني ومردّه نظرة الطلبة الدونية له كونه لا يوفر فرصة عمل دائمة ولائقة حسب اعتقادهم.
- ضعف قدرة مقدمي البرامج المهنية والتقنية على أداء واجباتهم لقصور المخصصات المالية المخصصة لهذه الغاية قبل وأثناء الخدمة.
- انخفاض مستوى مشاركة القطاع الخاص ومساهمته في تطوير وتقييم مناهج التعليم المهني والتقني.
- الافتقار لوجود معلومات متكاملة عن سوق العمل المهاراتية، مما يؤثر على صناعة القرارات الخاصة بالتعليم المهني والتقني.

- يعود ضعف انجذاب الطلبة إلى اختيار التعليم المهني إلى ظروف العمل السيئة وتدني الأجور.
- الاعتماد على العمال المهاجرين في مختلف القطاعات مثل: الزراعة، صناعة الجلود، المنسوجات والملابس
- انخفاض نسبة توظيف طلاب التعليم المهني الذكور حيث بلغت 82.5% مقارنة بـ 17.5% لتوظيف الإناث، وذلك وفق إحصائية وزارة التربية والتعليم للعام 2021.
- عدم قيام الإعلام الرسمي بدوره المؤمل من التوعية الإعلامية بالمسار المهني.
- قلة وعي أولياء أمور الطلبة بأهمية التعليم المهني ودوره في صنع أيادي ماهرة ترفد سوق العمل بها.

التوصيات

وبناء على ما سبق؛ فلا بد من إنجاح التعليم المهني والتقني وتحسين وضعه، وذلك من خلال:

- فرض ضريبة على أرباب العمل وتوفير الخصومات على التدريب المهني للحد من معضلة التمويل.
- تعديل التشريعات النازمة للعمل والتدريب المهني والتقني بما ينسجم ومستجدات العصر، كإسماح لطلبة المدارس الخاصة بالالتحاق بالمسار المهني أسوة بأقرانهم في المدارس الحكومية.
- تطوير المنهاج الدراسي بحسب احتياجات سوق العمل وبما يضمن دمج التدريب والتعلم مدى الحياة.
- زيادة عدد حصص مبحثي الرياضيات والفيزياء لطلبة الصناعي / التعليم المهني أسوة بأقرانهم من طلبة العلمي كونهم يتنافسون معا في الجامعات على ذات التخصصات.
- تمكين معلمي التعليم والتدريب المهني والتقني بإكسابهم الكفايات المهنية والتقنية الكافية والمناسبة، والذين بدورهم يدرّبون الطلبة لإتقانها والتمكن منها.
- توعية الملتحقين بالتعليم المهني والتقني بأهميته ودوره في المجتمع وتنمية عجلة الاقتصاد.
- إجراء دراسة لأراء ورغبات الطلبة ذكوراً وإناً وتوجيه الرسائل الإعلامية لهم وفق ذلك.
- توسيع نطاق التخصصات الجامعية بحيث تتواءم وتخصصات المسار المهني للحد من عزوف الطلبة عن الالتحاق به.
- تغيير الصورة النمطية عن دونية التعليم المهني لدى كافة أطياف المجتمع وعبر كافة وسائل الاعلام التقليدية والرقمية.
- بناء شراكات فاعلة بين مزودي التعليم المهني والقطاع الخاص لتأمين فرص عمل دائمة ولانقة لطلبة التعليم المهني والتقني لئلا يساهم في رفع مستوى الأمان لديهم من الفقر والعوز من جهة وتطوير المناهج الدراسية بما يتواءم وسوق العمل من جهة أخرى.
- بناء قدرات الكادر التعليمي وتأهيله قبل وأثناء الخدمة.
- توحيد مصدر المعلومات الخاصة بالتعليم المهني وتوفيرها لرسم السياسات وسن التشريعات النازمة للعمل والتدريب المهني والتقني.
- تحسين بيئة العمل ورفع الأجور.
- الاستغناء عن العمالة الوافدة وإحلال العمالة الأردنية بدلاً منها.
- توعية أولياء أمور الطلبة بأهمية التعليم المهني ودوره في صنع أيادي ماهرة ترفد سوق العمل بها، كونهم عامل مؤثر على قرار الطلبة باختيار المسار المهني أم لا.
- بناء واستدامة العلاقات مع مختلف الدول لفتح أسواق عمل في الخارج لاستيعاب القوى العاملة.
- توفير مدارس مهنية قريبة من سكن الطلبة، أو توفير مواصلات في حال بعد المسافة.
- توعية، إرشاد وتوجيه الطلبة وذويهم بالمسار المهني والتقني في سن مبكرة.

- اعداد استراتيجية واضحة المعالم بعد بيان الرؤية الرسالة والاهداف المزمع تحقيقها، القيام بإجراء تحليل SWOT، تحديد الاحتياجات من الموارد البشرية، تقييم الموارد وإنشاء خطة للعمل.
- اعداد دراسات خاصة برصد احتياجات سوق العمل الحالية والمستقبلية.
- تفعيل الخطة الاستراتيجية للتعليم والتدريب المهني والتقني 2022
- تسهيل وصول الطلبة ذوي الإعاقة للمسار المهني بالتعاون مع المجلس الأعلى لحقوق الانسان لذوي الإعاقة، وذلك حتما بعد اجراء دراسة تقيس رغبتهم بالالتحاق بالمسار المهني.
- اعداد وثيقة خاصة بمعايير تحدد أسس اختيار معلم المسار المهني والتقني وبما ينسجم وبرنامج تطوير التعليم المهني BETC
- مطابقة فرص العمل المحلية والإقليمية والعالمية ببرامج التعليم والتدريب المهني والتقني
- رفع سوية مساهمة اقسام التعليم المهني بمديرية التربية والتعليم بالتوعية بالمسار المهني التقني واهميته

المراجع

أولاً: المراجع العربية

1. إدارة التعليم المهني. (2022). التعليم المهني في ضوء المهن المستقبلية للتعليم وتطلعات سوق العمل. وزارة التربية والتعليم، عمان: الأردن
2. Person BETC. "شهادات BTEC الدولية ساعد طلابك على الاستعداد لبناء مسار مهني مستقبلي، قائم على المهارات" <https://middleeast.pearson.com/content/dam/region-core/middle-east/pearson-middle-east/pdf/btec/WFS-A0162-BTEC-International-Guide-Arabic.pdf>
3. حسين، محمد وعبد الله، منجد. (2022) "نحو استشراف مستقبل التعليم والتدريب المهني والتقني في البلدان العربية". مجلة استشراف (دراسات). ص2
4. حمدان، رضا. (2022). "متطلبات التعليم المهني وعلاقتها ببناء بيئة جاذبة للطلبة من وجهة نظر معلمي المدارس المهنية في العاصمة عمان". رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم التربوية، جامعة الشرق الأوسط. الاردن
5. الشريف، بدر. (2021). "دراسة تحليلية لدور التدريب التقني والمهني لتحقيق التنمية المستدامة في ضوء رؤية المملكة 2030". مجلة الكلية التقنية بنجران (SJTVT): (3) 10: 30
6. الطويسي، احمد. (2013). "الحلول المقترحة لتحسين النظرة المجتمعية نحو التعليم المهني والتقني من وجهة نظر الخبراء في الأردن". مجلة العلوم التربوية (دراسات). 40(2). 4-5
7. المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني. (2024). الحوار الوطني بين القطاعين العام والخاص حول سياسات التشغيل وممارسات مستقبل العمل في الأردن. عمان: الاردن
8. مركز الفنيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية. (2020). ورقة سياسات نحو توسيع التعليم والتدريب المهني والتقني في الأردن: نموذج مؤسسة التدريب المهني، تاريخ الاسترجاع: 2024/11/6، على موقع: <https://phenixcenter.net/>
9. وزارة التربية والتعليم، "أسس النجاح والاكمال والرسوب للعام 2025/2024. تاريخ الاسترجاع 2024/11/18 على الموقع <https://moe.gov.jo/ar/node/79573>
10. وزارة التربية والتعليم. تقرير المتابعة والتقييم السنوي للخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم، تاريخ الاسترجاع 2024/11/10 على الموقع https://moe.gov.jo/sites/default/files/moe_me_report_ara.pdf
11. وزارة الطاقة والثروة المعدنية. الاردن 2025 رؤية واستراتيجية وطنية، تاريخ الاسترجاع: 2024/11/10 على موقع https://www.memr.gov.jo/EBV4.0/Root_Storage/AR/EB_HomePage/Jordan2025-ar.pdf
12. اليونسكو. (2023)، "مراجعة نظام التعليم والتدريب التقني والمهني في الأردن"، <https://www.unesco.org/ar/articles/mrajt-nzam-altlym-waltdryb-altqny-walmhny2023>

ثانياً: المراجع الأجنبية

13. DiBenedetto, C. A. (2018). Twenty-first century skills. In Handbook of Vocational Education and Training : Developments in the Changing World of Work (pp. 1-15). Springer Suiza.
14. Masaruf, M. (2015). The role of vocational and technical education for improving national economy for sustainable development: Curriculum issues. Journal of Research and Method in Education, 5(3), 12-18.
15. Mulder, M. and J. Winterton (2017). Introduction. In: Mulder. M. (Ed.), Competence-Based Vocational and Professional Education. Bridging the Worlds of Work and Education. Cham, Switzerland: Springer, pp. 1-43.
16. UNESCO,2015.” Recommendation on Technical and Vocational Education and Trainnig 2015”. <https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000245178>
17. USAID JORDAN, (2014).” National Employment Technical and Vocational Education Training (E-TVET) Strategy (2014-2020)”. <https://jordankmportal.com/resources/the-jordan-national-e-tvet-strategy-2014-2020>.